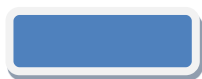


العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

**الأستاذ المساعد الدكتور
سندس ماجد الجعفري
جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد**

**الباحث
حسن جميل خضير**



العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

Internal of Factors Affecting The Commercial Bank's Profitability in Iraq

الباحث
حسن جميل خضير

الاستاذ المساعد الدكتور
سندس ماجد الجعفري
جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على العوامل الداخلية التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية في العراق . ولتحقيق اهداف الدراسة تم جمع بيانات المصارف من مواقعها الالكترونية والتي شملت (مصرف بغداد ومصرف الأهلي العراقي ومصرف اشور الدولي) وللفترة من ٢٠٠٧ - ٢٠١٦ ، حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع ربحية المصارف التجارية والمتمثل بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ، والمتغيرات المستقلة المتمثلة بحجم المصرف مقاسا بأجمالي الأصول وحجم المديونية (الرافعة المالية) ومصاريف الدعاية والاعلان ومخاطر السيولة وعدد فروع المصرف وعدد موظفي المصرف ونسبة الفائض النقدي ، واهم النتائج التي تم التوصل اليها هي :

١- عدم وجود علاقة بين العائد على الأصول وبين حجم المديونية ومخاطر السيولة ومصرفو الدعاية والاعلان ، بالإضافة الى وجود علاقة

عكسية بين معدل العائد على الأصول وبين اجمالي الأصول وعدد فروع المصرف وعدد الموظفين والفائض النقدي
٢- عدم وجود علاقة بين العائد على حقوق الملكية وبين اجمالي الموجودات ومصرفو الدعاية والاعلان وعدد فروع المصرف وعدد الموظفين والفائض النقدي . بالإضافة الى وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على حقوق الملكية وبين مخاطر السيولة وكذلك وجود علاقة طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية وبين حجم المديونية .

وأخيرا اوصت الدراسة بوضع سياسات مناسبة لغرض توظيف الأصول بالإضافة الى تنشيط عمل غالبية فروع المصارف وتنويع استثماراتها لزيادة الأرباح . وإعادة النظر بالسياسات المتعلقة بمصاريف الدعاية والاعلان .

الكلمات المفتاحية : الربحية المصرفية

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

مقدمة :

تعتبر المصارف التجارية اهم الركائز الأساسية للهيكل الاقتصادي واحدى اهم المحاور المهمة في تنمية وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى على المستوى القومي ويتمثل دورها بالقيام بالعديد من الخدمات المصرفية المهمة من ضمنها قبول الودائع وتوجيهها الى مختلف الأنشطة الاقتصادية تحت إدارة كفوءة ومن خلال عدد من الفروع وبالمقابل فان هذه المبالغ الموجهة الى هذه الأنشطة تساعد على زيادة إنتاجية مختلف الشركات ، لقد حققت المصارف التجارية في العراق خلال فترة قبل واثناء الدراسة العديد من الإنجازات على المستوى القومي وقامت العديد منها بتوسيع نطاق خدماتها وفتح فروع لها سواء داخل او خارج العراق واستطاعت ان تقوم بدورها الفعال في خدمة الاقتصاد العراقي من خلال ابتكارها للعديد من الخدمات المتاحة للأفراد ومحاولة تطبيق أنظمة الكترونية حديثة تستطيع من خلالها جذب اكبر قدر ممكن من العملاء لغرض تحقيق مستوى مقبول من الأرباح، ويعتبر موضوع ربحية المصارف من الأمور المهمة ليس فقط لمدراء المصارف بل لاطراف أخرى مثل الملاك والعملاء والمودعين والبنوك المركزية والضرائب وغيرها من المؤسسات الأخرى . وانطلاقا من أهمية البحث والمتمثل بتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية تم تحديد العديد من العوامل

بالاعتماد على الدراسات السابقة وباستخدام برنامج SPSS 20 وبرنامج Excel وتحليل النتائج والتوصل الى جملة من الاستنتاجات. تم تقسيم البحث الى عدة محاور يتضمن الاول منهجية البحث فيما يمثل المحور الثاني الاطار النظري للبحث وخصص المحور الثالث الى التحليل التطبيقي اما المحور الأخير فهو مخصص لاهم الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول - منهجية البحث

أ-أولا- أهمية البحث

يعتبر موضوع ربحية المصارف من المواضيع المهمة التي تحتاج الى تقييم باستمرار وذلك بفضل التطورات الجديدة في الأنظمة المصرفية وتبرز أهمية البحث في دراسة لاهم العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية في العراق باعتبار ان مؤشر الربحية من المؤشرات المهمة والتي تعتبر كمقياس لكفاءة إدارة المصرف ومصدر اطمئنان وثقة للمتعاملين مع المصرف.

ثانيا - اهداف الدراسة

تهدف البحث بدراسة اهم العوامل التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية في العراق من خلال دراسة العينة المتمثلة بالمصارف (مصرف بغداد ومصرف الأهلي العراقي ومصرف اشور الدولي) للفترة من ٢٠٠٧- ٢٠١٦ ، ومعرفة :
١- اثر حجم المصرف مقاسا بأجمالي الأصول وحجم المديونية (الرافعة المالية) ومصاريف الدعاية والاعلان ومخاطر السيولة وعدد فروع

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

١- مامدى تأثير حجم الموجودات ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية

٢- مامدى تأثير حجم المديونية ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية

٣- مامدى تأثير مخاطر السيولة ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية

٤- مامدى تأثير مصاريف الدعاية والاعلان ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية

٥- مامدى تأثير عدد فروع المصرف ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية

٦- مامدى تأثير عدد موظفي المصرف ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية

٧- مامدى تأثير الفائض النقدي ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية

رابعا - فرضيات البحث

تم صياغة فرضيات البحث بالصيغ الاتية :
الفرضية الرئيسية الأولى - لا يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين معدل العائد على الموجودات والمتغيرات الداخلية ومنه يتفرع الى عدة فرضيات فرعية هي

المصرف وعدد موظفي المصرف ونسبة الفائض النقدي على معدل العائد على الأصول ROA

٢- اثر حجم المصرف مقاسا بأجمالي الأصول وحجم المديونية (الرافعة المالية) ومصاريف الدعاية والاعلان ومخاطر السيولة وعدد فروع المصرف وعدد موظفي المصرف ونسبة الفائض النقدي على معدل العائد على الملكية ROE

ثالثا - مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بزيادة حجم المنافسة وفتح فروع لمصارف اجنبية في العراق واعتماد اغلب المصارف على وسائل الكترونية في عملها لغرض جذب الزبائن حيث اثر ذلك على تراجع في ربحية بعض المصارف في العراق وتراجع أدائها وبالتالي فان الدراسة تبحث في اهم المؤشرات المهمة في قياس الأداء المالي للمصارف التجارية لكون معظم إدارات المصارف بشكل عام تسعى الى تحقيق اقصى قدر ممكن من الأرباح ولغرض تحقيق ذلك لابد من دراسة اهم العوامل التي تؤثر على ربحية هذه المصارف ويختص البحث في دراسة العوامل الداخلية ويمكن صياغة المشكلة بالتساؤل الاتي:

ما مدى تأثير العوامل الداخلية على ربحية المصارف التجارية المتمثلة ROA و ROE في ظل التوسع في نطاق عمل المصارف وبالتالي يمكن اشتقاق أسئلة فرعية متمثلة بالتالي:

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

٤- لا يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين مصاريف الدعاية والاعلان ومعدل العائد على حقوق الملكية

٥- لا يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين عدد فروع المصرف ومعدل العائد على حقوق الملكية

٦- لا يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين عدد موظفي المصرف ومعدل العائد على حقوق الملكية

٧- لا يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين الفائض النقدي ومعدل العائد على حقوق الملكية

خامسا - مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في عينة تتكون من المصارف الاهلية التي توفر قوائمها المالية على موقعها الالكتروني خلال فترة الدراسة المطلوبة والتي هي (مصرف بغداد ومصرف الأهلي العراقي ومصرف اشور الدولي) والتي تم الحصول على بياناتها من خلال المواقع الالكترونية لهذه المصارف وللفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٦

سادسا - مصادر جمع البيانات

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال الاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر لتغطية الدراسة نظريا، أيضا الاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة الدراسة . ومن خلال الاعتماد على الأسلوب التحليلي الذي يتم من

١- لا يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين حجم الموجودات ومعدل العائد على الموجودات

٢- لا يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين حجم المديونية ومعدل العائد على الموجودات

٣- لا يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على الموجودات

٤- لا يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين مصاريف الدعاية والاعلان ومعدل العائد على الموجودات

٥- لا يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين عدد فروع المصرف ومعدل العائد على الموجودات

٦- لا يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين عدد موظفي المصرف ومعدل العائد على الموجودات

٧- لا يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين الفائض النقدي ومعدل العائد على الموجودات

الفرضية الرئيسية الثانية - لا يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية والمتغيرات الداخلية ومنه يتفرع الى عدة فرضيات فرعية هي

١- لا يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين حجم الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية

٢- لا يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين حجم المديونية ومعدل العائد على حقوق الملكية

٣- لا يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على حقوق الملكية

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

- ١- تحليل التباين Anova Analysis
لغرض اختبار وجود دلالة إحصائية لكل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة .
- ٢- معامل الارتباط بيرسون Person Correlation وذلك لغرض التعرف على اتجاه العلاقة بين مختلف المتغيرات المستقلة على المتغير التابع
- ثامنا - نموذج الدراسة
تم دراسة سلوك المتغيرات المستقلة من خلال بناء النموذج ادناه لعينة الدراسة للفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٦ وعليه تم التوصل الى بناء النموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة :
- سابعاً - أساليب تحليل البيانات احصائياً
لغرض التوصل الى نتائج مقبولة تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية :

$$ROA = \alpha + \beta_1 AS + \beta_2 DE + \beta_3 LR + \beta_4 EX + \beta_5 BK + \beta_6 NM + \beta_7 CS + \epsilon$$

$$ROE = \alpha + \beta_1 AS + \beta_2 DE + \beta_3 LR + \beta_4 EX + \beta_5 BK + \beta_6 NM + \beta_7 CS + \epsilon$$

- حيث ان :
(ROA يمثل العائد على الأصول - ROE يمثل العائد على حقوق الملكية - AS يمثل حجم الموجودات - DE يمثل حجم المديونية - LR يمثل مخاطر السيولة - EX يمثل مصاريف الدعاية والاعلان - BK يمثل عدد فروع المصرف - NM يمثل عدد موظفي المصرف - CS يمثل نسبة الفائض النقدي - E يمثل الخطأ العشوائي ، وهو ذلك الجزء من
- الربحية الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج)
- ب- دراسات سابقة
١- دراسة (نبيلة ، ٢٠١٦) بعنوان " دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية "
- هدفت الدراسة في تحديد وقياس العوامل التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية للفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٤ حيث تم من خلالها دراسة

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

سلوك متغيرات الدراسة التابعة (الربحية) مقاسة بمعدل العائد على الموجودات ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE والمتغيرات المستقلة (نسبة السيولة النقدية ونسبة الودائع ونسبة الرافعة المالية ونسبة هامش الربح) حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة الى أولا وجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة النقدية والربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول ROA . ثانيا وجود علاقة طردية بين نسبة الرافعة المالية والربحية مقاسة من خلال معدل العائد على حقوق الملكية ROE .

٢- دراسة (سلمان ، ٢٠١٣) بعنوان " استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية تهدف هذه الدراسة الى معرفة اهم العوامل ونسبة تاثير تلك العوامل على ربحية المصارف بالإضافة الى إيجاد الحلول الملائمة لغرض معالجة أي تأثيرات في ربحية المصارف التجارية وكذلك المساهمة في تحسين ورفع كفاءه أداء المصارف واعتمدت على عدة متغيرات تؤثر على ربحية المصارف منها حجم الملكية وحجم الموجودات وحجم المديونية وحجم الفائض النقدي في عينة تتكون من المصرف التجارة العراقي ومصرف الخليج التجاري من ٢٠٠٦-٢٠١١ ، اعتمد البحث على المنهج التحليلي المعتمد في تحليل النسب المالية لغرض التوصل

الى التأثير المباشر على ربحية المصارف واستنتج الباحث بوجود علاقة مباشرة بين حجم الموجودات وربحية كلا المصرفين ، في حين شكل تاثير حجم المديونية في الترتيب الثاني لكلا المصرفين، وشكل تاثير معامل حجم حقوق الملكية في المرتبة الثالثة لتاثيره على كلا المصرفين وشكل تاثير معامل حجم التدفقات النقدية بالمرتبة الأخيرة لكلا المصرفين عينه الدراسة .

٣- دراسة (المشهوروي ، ٢٠٠٧) بعنوان " اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية "

هدفت الدراسة الى التعرف على اهم العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بالإضافة الى التعرف على حجم ونوع مصادر واستخدامات الأموال والإيرادات والمصروفات واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي باعتبار ان الدراسة تبحث عن طبيعة العلاقة بين عدد من المتغيرات التابعة المستقلة ويتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وهي البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني وبنك الأقصى الإسلامي حيث تم استخدام التحليل الانحداري وذلك باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS . توصلت الدراسة الى ان العوائد المقبوضة من التمويل جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٤٠% في حين جاءت

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

٥- دراسة (Flamini , V, MCDonald , c, and Liliana Schumacher, 2009) بعنوان محددات الربحية في البنك التجاري في افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى

تهدف هذه الدراسة الى تحديد محددات الربحية في المصارف التجارية في افريقيا واستخدمت هذه الدراسة عينة من المصارف متمثلة ب ٣٨٩ مصرف في ٤١ بلد في افريقيا جنوب الصحراء ، لغرض دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية وبينت الدراسة ارتفاع العائد على الأصول يرتبط بحجم المصرف وتنوع نشاطه وخدماته والملكية الخاصة بالمصرف ، ويتأثر عائد المصرف بالعديد من متغيرات الاقتصاد الكلي وهذا يدل على ان سياسة الاقتصاد الكلي تشجع في تخفيض معدلات التضخم بالإضافة الى استقرار نمو الناتج المحلي الذي بدوره يشجع على التوسع في الائتمان وكذلك توصلت الدراسة الى العلاقة السببية بين العائد على الأصول ورأس المال بشكل كبير جدا مما يدل ان الاحتفاظ بها كعوائد عالية يشكل زيادة في رؤوس أموال المصارف .

٦- دراسة (Kosmidou , and Pasiouras , 2007) بعنوان العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية المحلية والأجنبية في الاتحاد الأوروبي تهدف هذه الدراسة الى معرفة محددات ربحية المصارف في الاتحاد الأوروبي ودراسة مدى تأثير

المصاريف الإدارية والعمومية بالمرتبة الأولى بنسبة ٦٠% وسجلت نتائج اعمال الدراسة مجتمعة نتائج سلبية وتراجع وزيادة في الخسائر المتراكمة ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية وبين متغيرات المركز المالي كما وجد ان العلاقة بين الربحية وجميع متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين هي علاقة عكسية .

٤- دراسة (Gul,S.Irshad , F,Zaman, 2011) بعنوان العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في باكستان تهدف هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين عوامل الاقتصاد الكلي وربحية المصارف التجارية في باكستان واستخدمت الدراسة بيانات لـ ١٥ مصرف تجاري في باكستان للفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩ ، وتستخدم هذه الدراسة طريقة POLS لغرض معرفة تأثير القروض و الموجودات والودائع و النمو الاقتصادي ورأس المال على ربحية المصارف التجارية وباستخدام مؤشرات الربحية العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين والعائد على رأس المال ، وتوصلت الدراسة الى ان هناك تأثير قوي لكل من العوامل الداخلية والخارجية على ربحية المصارف التجارية واعتبرت هذه الدراسة في حينها ذات قيمة لكل من الاكاديمين والمصرفيين في باكستان .

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

أداء المصارف في أسواق الاتحاد الأوربي بالعديد من العوامل الداخلية الخاصة بالمصرف والعوامل الخارجية الخاصة بالاقتصاد الكلي على ربحية المصارف التجارية المحلية والأجنبية في بلدان الاتحاد الأوربي خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠١ ، واعتمدت هذه الدراسة على متوسط العائد على الأصول ROAA في تقييم أداء المصارف والمستخرج من خلال صافي الربح كنسبة مئوية من متوسط اجمالي الأصول وبالمقابل تم تحديد العديد من المتغيرات المستقلة المقسمة الى محددات داخلية (موجودات المصرف ونسبة التكلفة الى الدخل ونسبة حقوق الملكية الى الموجودات) بالإضافة الى عوامل خارجية مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة اجمالي أصول المصارف مقسمة على الناتج المحلي الإجمالي ومقياس تركيز C5 من خلال قسمة أصول اكبر خمسة مصارف على جميع البنوك العاملة في البلاد ، وتشير النتائج الى ان ربحية المصارف التجارية في الاتحاد الأوربي بغض النظر عن ملكيتها تتأثر بالخصائص الداخلية والتغيرات في البيئة الخارجية وان مؤشر حقوق الملكية الى الموجودات له تأثير إيجابي على ربحية المصارف في حين نسبة التكلفة الى الدخل كان لها تأثير سلبي في كلتا الحالتين وان كانت سلبية لكنها كانت اهم محدد للربحية بالنسبة للمصارف الأجنبية وان العلاقة بين الحجم والربحية كانت

سلبية واوصت الدراسة الى ضرورة توجيه اهتمام إدارات المصارف بزيادة الرقابة على التكاليف ، بالمقابل كان تأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي على ربحية المصارف كبير في جميع الحالات . وجرت هذه الدراسة بعد تنامي المنافسة في القطاع المصرفي في الاتحاد الأوربي من خلال الغاء الضوابط التنظيمية والتغيرات في البيئة التكنولوجية والتي وفرت لها فرص اكبر للربحية الامر الذي شجع الكثير من المصارف على نشر خدماتها والدخول الى سوق التنافس الداخلي والخارجي والتي كان من المتعذر عليها الدخول اليها سابقا .

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة

جميع الدراسات السابقة متميزة ومحقة لاغلب فرضياتها وتمت الاستفادة منها بشكل كبير ، لكن هذه الدراسة في نظر الباحث تضيف بعض المتغيرات المستقلة والتي يمكن ان تؤثر في ربحية المصارف التجارية والتي لم يسبق اعتماد دراستها في المصارف العراقية .

المبحث الثاني العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية

أولا - العوامل الداخلية وكيفية قياسها

تتكون العوامل في هذه الدراسة من :

١- حجم الموجودات Assets size : ويتم اعتماده من خلال اخذ مجموع الجانب المدين من الميزانية العمومية للمصرف ، ويعتبر حجم

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

ان تكون نسبة المديونية او الرافعة المالية مقبولة في بعض الأحيان اذا كان السوق الذي تتعامل به المصارف مزدهرا ولا يمر بظروف اقتصادية تؤثر فيه حيث يتمكن المصرف من خلال استخدام أموال الغير لغرض تحقيق عوائد مالية ترفع من ربحيته، وربحية المصرف في هذه الحالة تتأثر بعاملين مهمين هما اجمالي المطلوبات من الغير الى اجمالي الأصول (عبدالله ، ٢٠١٥ : ١٤٠) ويتم قياسها من خلال:

المصرف الذي يمكن قياسه من خلال استخدام أصول المصرف عاملا مهما في تحديد اداءه ويرجع السبب في ذلك الى ان الحجم الكبير للمصرف قد يؤدي الى تحقيق وفورات في كلفة جمع المعلومات ومعالجتها (Kosmidou & Pasioura , 2007: p 7

٢- نسبة المديونية Debt Ratio : وهي مدى استخدام المصرف لاموال الغير والتي قد تكون قروض او ودائع او غيرها مقابل تحمل المصرف لفوائد ثابتة تدفع للغير كما في حسابات التوفير او القروض من الغير ، ويمكن

اجمالي المطلوبات

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{اجمالي الأصول}}{\text{اجمالي المطلوبات}} * 100\%$$

اجمالي الأصول

ملائمة لغرض مواجهة أي طلبات من المودعين لسحب جزء من ودائعهم في المصرف او حصولهم على القروض باعتبار ذلك يضر بسمعة المصرف ويمكن قياسها من خلال المعادلة التالية (حمد ، ٢٠١٧ : ٩)

٣- مخاطر السيولة Liquidity risk : يقصد بها المخاطر التي تواجهها المصارف عندما لا يتوفر لديها أموال تكفي لغرض مقابلة الالتزامات المالية في وقتها المحدد تجاه المودعين ، لذا يتطلب من المصارف اتباع سياسات مالية

اجمالي القروض

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{اجمالي الودائع}}{\text{اجمالي القروض}} * 100\%$$

اجمالي الودائع

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

آخر الفروع العاملة واطواها المالية وعدد موظفيها ويعتقد ان المصرف الذي يمتلك عدد فروع اكبر يكون له تعامل اكثر مع العملاء مع توزيع لخدماته لأكبر رقعة جغرافية والذي قد ينعكس على زيادة الربحية (الخالدي ، ٢٠١٠ : ص١١)

٦- عدد موظفي المصرف Number of employees of the Bank : يتم من خلال التقرير السنوي الحصول على عدد موظفي المصرف العاملين سواء بالادارات العليا او في الفروع ،

٧- نسبة الفائض النقدي Cash surplus : وهو مدى توفر نقدية فائضة عن الحاجة لغرض مقابلة متطلبات الاستثمار ويتم احتسابها بعد احتساب صافي التدفقات النقدية (صافي التدفقات الداخلة - صافي التدفقات الخارجة) لجميع الأنشطة سواء الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وبعد ذلك يتم استخراجها من خلال المعادلة الآتية : (المزراق وبوشيت ، ٢٠١٦ : ص ٨)

ويعني ارتفاع هذا المؤشر الى ارتفاع مخاطر السيولة باعتبار ذلك يزيد من نسبة القروض المتعذر تحصيلها بسهولة وحاجة المصرف لاموال إضافية لغرض تلبية طلبات القروض الجديدة (حمد ، ٢٠١٧ : ٩) وبشكل عام فان انخفاض المخاطر يزيد من الجدارة الائتمانية للمصرف وبالتالي يقلل من تكلفة التمويل (Kosmidou & Pasiouras 2007 : p 7)

٤- مصاريف الدعاية والاعلان advertisement expenses : ويتم الحصول عليه من خلال اجمالي مبلغ الدعاية والاعلان الظاهر في كشف الدخل السنوي للمصارف عينة البحث حيث يعني هذا المبلغ انه كلما ارتفع مبلغ الدعاية والاعلان كلما توجه المصرف الى تعريف زبائنه بانشطته وبالتالي الحصول على مزيد من الزبائن الجدد والذي بدوره يزيد من ربحية المصرف

٥- عدد فروع المصرف Number of bank branches : ويتم الحصول عليه من خلال كشف الإدارة السنوي الذي يتم فيه الإفصاح عن

صافي التدفقات النقدية

نسبة الفائض النقدي = $\frac{\text{صافي التدفقات النقدية}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$

حقوق الملكية

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

ثانيا - مفهوم الربح

الربح هو عامل مهم لقياس الأداء المالي لأي مؤسسة. جودة الربح تقيس أساسا ربحية وإنتاجية المصرف ، ويوضح نمو واستمرارية قدرة المصرف على تحقيق الأرباح المستقبلية. والحفاظ على مستويات كافية لرأس المال، وتوفير فرص الاستثمار للبنوك في النمو، واستراتيجيات الانخراط في أنشطة جديدة والحفاظ على القدرة التنافسية. وهنا يتم استخدام نسبتي لتحديد ربحية البنوك، أي العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية. (Ahsan, 2016: p2)

مؤشرات قياس ربحية المصرف

تتمثل هذه المؤشرات بالفائض النقدي المتحقق من زيادة الإيرادات على تكاليف العمليات وتعتبر مؤشرات الربحية إحدى أهم المؤشرات من وجهة نظر أصحاب المصالح من ملاك ومستثمرين وغيرهم، بالإضافة إلى أنها تعتبر

ضمانة للمصرف في قدرته على الاستمرار والنمو وتتكون هذه المؤشرات عادة من : (حمود ، ٢٠١٧ : ص ١٠)

١- معدل العائد على الموجودات Return On Assets (ROA) : والذي يعتبر أحد مؤشرات جودة الأرباح ويتمثل هذا المعدل بالاستخدام الأمثل للأصول في المصرف فهي تقيس المقدار المتحقق من الربح من قيمة الأصول المستثمرة بالمصرف ويمكن أن يقيس كفاءة الإدارة في توظيف أموالها وذلك من خلال تعظيم الأرباح المتحققة للمساهمين (شكور ، ٢٠١٧ : ص ١٤) ويتناسب هذا المعدل مع ربحية المصرف تناسباً طردياً وإن غالبية المستثمرون حريصون على متابعة هذا المعدل لكونه يقيس ربحية المصرف بصورة أوضح (سليمان، ٢٠١٧ : ص ٢١) ويتم احتسابها بالمعادلة الآتية :

صافي الدخل

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{100 \times \text{اجمالي الأصول}}$$

اجمالي الأصول

البقاء والنمو والازدهار في بيئة مناسبة وبالاعتماد على العلاقة بين رفاه القطاع

فالمصارف بشكل عام تسعى إلى تحقيق مستوى مقبول من الأرباح لكي تتمكن من الحفاظ على

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

مدى تحقيق عائد مقبول نتيجة استثمار أموال المالكين ويعتبر مؤشر جيد لكفاءة إدارة المصرف ويعتبر مصدر اطمئنان لملاك المصرف والمساهمين ويؤدي ارتفاع هذا المعدل الى ارتفاع في المخاطر والتي تكون عادة ناتجة من زيادة الرافعة المالية في حين يشير انخفاض هذا المعدل الى اتباع المصرف لسياسة تمويل القروض المتحفظة وتبلغ النسبة المعيارية لهذا المعدل ٢٢% ويتم احتسابها من خلال المعادلة

المصرفي ونمو الاقتصاد بشكل عام باعتبار ان اعسار المصارف له عواقب سلبية على الاقتصاد بشكل عام ، فان معرفة وتحديد العوامل الأساسية المؤثرة على ربحية المصارف امر ضروري ليس فقط لمدراء المصرف بل لملاك المصرف والبنوك المركزية وجمعيات المصارف والحكومات المتمثلة بالضرائب (Kosmidou & Pasiouras 2007 : p 5)

٢- معدل العائد على حق الملكية Return On Equity (ROE) : يقيس هذا المعدل

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حق الملكية}} * 100$$

توظيفها بالعديد من الأنشطة وعادة ما ينتج منه زيادة في عوائد المصرف ويمكن قياسه من خلال المعادلة الآتية:

٣- معدل العائد على اجمالي الودائع Return On Deposits (ROD) : ويقيس هذا المعدل مدى قدرة المصرف على توليد أرباح نتيجة استثمار أموال المودعين وذلك من خلال

$$\text{معدل العائد على اجمالي الودائع} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الودائع}} * 100$$

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

فقرات إيرادات ومصروفات المصارف

أولاً - تتضمن فقرات إيرادات المصارف عادة من بنود مختلفة منها :

١-العمولات التي يفرضها المصرف نظير تقديمه للخدماته لزيائنه

٢- الفوائد الدائنة لقاء مبالغ الائتمان والتسهيلات المصرفية

٣- عمولات فتح الحسابات الجارية والتوفير ومنح دفاتر الصكوك للزيائن

٤- أجور خدمات الحوالات المصرفية وإصدار السفاتج وغيرها من العمولات .

ثانياً - وتتضمن فقرات المصروفات عادة من بنود مختلفة منها

١- الفوائد التي يدفعها المصرف لاصحاب حسابات الودائع والتوفير

٢-العمولات المختلفة التي يقوم المصرف بدفعها لمؤسسات أخرى لقاء الحصول على خدمات من تلك المؤسسات

٣- بقية المصارف الإدارية والعمومية

وتحدث هنا مقاصة بين الإيرادات والمصروفات ينتهي من خلالها اما صافي ربح او صافي خسارة (أبو احمد ، مشعل ، ٢٠٠٥ : ٣٤)

أهمية الأرباح للمصارف

١- تعتبر الأرباح ضرورية لمالكي المصرف حيث انها تزيد من قيمة ثروتهم .

٢- يعتبر مؤشر جيد لكفاءه الإدارة من خلال زيادة الإيرادات على المصروفات وتحقيق عائد مقبول لملاك المصرف

٣- تعتبر الأرباح ضرورية لغرض مقابلة أي مخاطر يتعرض لها المصرف وحتى يتمكن من خلالها على البقاء والنمو في سوق المنافسة وعادة ما تواجه المصارف عدة مخاطر منها مخاطر الائتمان والسيولة والاختلاس والسرقة وغيرها

٤- يعطي ثقة للمتعاملين مع المصرف سواء كانوا مودعين او مستثمرين او موظفي المصرف

٥- يوحى للجهات الرقابية ان المصرف يعمل بالشكل الصحيح ويساهم في تنشيط الأسواق

٦- يتم من خلال الأرباح حصول المصرف على راس المال اللازم في المستقبل من خلال رسملة جزء من الأرباح الذي يعتبر احد مصادر التمويل الذاتي ، وكذلك يشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في اسهم المصرف عند زيادة رأسماله . (حمد ، ٢٠١٧ : ١٠)

المبحث الثالث - الجانب التطبيقي

يهدف هذا المبحث الى عرض بيانات الدراسة وتحليل متغيراتها والاجابة على اسئلتها واختبار فرضياتها لغرض التوصل الى نتائج وذلك حسب الترتيب التالي :

١- عرض بيانات الدراسة

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

- ٢- اختبار فرضيات الدراسة
- يتم في الجزء الأول الخاص بعرض بيانات الدراسة الاعتماد على عينة تتكون من ثلاث مصارف (مصرف بغداد ومصرف اشور الدولي ومصرف الأهلي العراقي) واستخدم الباحث أدوات تحليل الإحصاء الوصفي لمتغيرات
- الدراسة المستخلصة من التقارير المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة وللفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٦ وباستخدام برنامج SPSS 20 وبرنامج EXCEL ، وفي الجدول التالي عرض لبيانات الدراسة

جدول (١) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة				
ت	المتغيرات	متوسط حسابي	انحراف معياري	المدى
1	العائد على الاصول	0.031424	0.0190438	0.0642
2	العائد على حقوق الملكية	0.093589	0.0612189	0.2504
3	حجم الموجودات	11.560075	0.4342985	1.5527
4	حجم المديونية	0.607532	0.1813469	0.5506
5	مخاطر السيولة	0.351016	0.2747048	1.1452
6	دعاية وإعلان	7.689021	0.7021293	3.0901
7	عدد فروع المصرف	1.042370	0.3856104	1.1563
8	عدد موظفي المصرف	2.476825	0.3341890	1.0430
9	نسبة الفائض النقدي	1.876076	1.1925409	4.3222

المصدر (الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 20)

يظهر من الجدول أعلاه ان قيم المتغيرات المستقلة هي اكثر تشتتاً في مجملها ما يخص متوسطاتها الحسابية من قيم المتغيرات التابعة (ROA-ROE) وذلك بدلالة انحرافاتها المعيارية (Std. Deviation) واتساع المدى

التمثل بالفرق بين القيم العليا والقيم الدنيا ، فكانت نسبة الفائض النقدي الأعلى تشتتاً في هذه الدراسة يليها مصروف الدعاية والاعلان ثم حجم الموجودات ثم عدد فروع المصرف ثم عدد موظفي المصرف ثم مخاطر السيولة ثم

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

حجم المديونية ثم معدل العائد على حقوق الملكية ثم معدل العائد على الموجودات الذي يعتبر الأقل تشنتا في هذه الدراسة . ويشير ذلك الى تباين تأثير معدلات العائد في نسب الفائض النقدي المتوفرة لدى المصارف وعدم استغلالها بالشكل الأمثل في فرص استثمارية يحقق المصرف من خلالها أرباح مقبولة . بالإضافة الى انفاق المصارف نسب عالية من مصاريف الدعاية والاعلان غير المؤثرة في ربحية المصارف ويرجع ذلك الى عدم التخطيط السليم لتوزيع هذه النفقات ، بالإضافة الى ما يمر به العراق حاليا من الأوضاع الأمنية التي اثرت على اعمال المصارف وبالتالي تسببت في إيقاف عمل العديد من فروعها وقد تعرض بعضها الى حالة السرقة لأصول المصرف بالإضافة الى اضطرار المصارف الى توزيع رواتب على الموظفين لهذه الفروع المتوقفة في المناطق المضطربة امنيا ، بالإضافة الى احتفاظ المصارف بنسب عالية من الموظفين لا تتناسب مع طبيعة عمل المصارف وعدم استغلالهم و تدويرهم بين الفروع بشكل يحقق

منفعة للمصرف وهذا يتبين بعد اطلاع الباحث على تقارير هذه المصارف من كثرة اعداد الموجودين في الإدارات العامة الذين يعتبرون جهات مساندة وارشادية لاعمال الفروع . بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول (0.31424) في حين بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على حق الملكية (0.93589) مبينا ذلك ستراتيجية المصارف في تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية التي تعتمد بشكل رئيسي على ارتفاع صافي الربح على حساب بنود حقوق الملكية (راس المال والاحتياطيات والارباح المحتجزة) في حين انخفاض ذلك في معدل العائد على الأصول يرجع الى احتفاظ المصارف بنسب عالية من الأصول غير المستثمرة والتي لا تتناسب مع الربحية المتحققة.

الجزء الثاني الخاص باختبار فرضيات الدراسة

في هذا الجزء تم الاعتماد على اختبار ANOVA لغرض التعرف على معاملات الارتباط والتحديد و مستوى الدلالة الإحصائية والحكم على فرضية الدراسة بقبولها او رفضها

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

جدول (٢) اختبار الفرضية الأولى / عدم وجود اثر بين معدل العائد على الأصول ROA والمتغيرات المستقلة							
ت	المتغيرات	معامل ارتباط R	معامل التحديد R ²	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	نتيجة الاختبار
1	حجم الموجودات AS	0.473	0.224	-0.473	-2.841	0.008	رفض
2	حجم المديونية DE	0.295	0.087	-0.295	-1.633	0.114	قبول
3	مخاطر السيولة LR	0.126	0.016	-0.126	-0.675	0.505	قبول
4	مصروف دعاية وإعلان EX	0.167	0.028	-0.167	-0.898	0.377	قبول
5	عدد فروع المصرف BK	0.548	0.301	-0.548	-3.470	0.002	رفض
6	عدد موظفي المصرف	0.592	0.351	-0.592	-3.890	0.001	رفض
7	نسبة الفائض النقدي CS	0.488	0.238	-0.488	-2.956	0.006	رفض

المصدر (الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 20 spss)

ما يخص المتغير التابع العائد على الموجودات ROA يتضح من الجدول :

١- ما يخص متغير حجم الموجودات كانت بمستوى دلالة 0.008 وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة 0.05 وبذلك ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة بوجود اثر ذات دلالة بين معدل العائد على الموجودات وحجم الموجودات ، ويشير كل من معامل الارتباط الى قوة الاثر بينهما ، في حين يشير معامل التحديد $R^2=0.224$ الى انه نسبة تاثير حجم الموجودات يبلغ 22.4% في التغير الحاصل في معدل العائد على الموجودات ، في حين تشير إشارة Beta الى ان العلاقة عكسية بين المتغيرين وجاءت هذه النتيجة معاكسة لنتيجة دراسة المشهراوي ٢٠٠٧ .

٢- ما يخص متغير حجم المديونية كانت بمستوى دلالة 0.114 وهي اكبر من مستوى

الدلالة الإحصائية البالغة 0.05 وبذلك تقبل الفرضية العدمية بعدم وجود اثر ذات دلالة بين معدل العائد على الموجودات وحجم المديونية ، ويشير كل من معامل الارتباط الى قوة الاثر بينهما ، في حين يشير معامل التحديد $R^2=0.087$ الى انه نسبة تاثير حجم الموجودات يبلغ 8.7% في التغير الحاصل في معدل العائد على الموجودات ، في حين تشير إشارة Beta الى ان العلاقة عكسية بين المتغيرين .

٣- ما يخص متغير مخاطر السيولة كانت بمستوى دلالة 0.505 وهي اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة 0.05 وبذلك تقبل الفرضية العدمية بعدم وجود اثر ذات دلالة بين معدل العائد على الموجودات ومخاطر السيولة ، ويشير كل من معامل الارتباط الى قوة الاثر بينهما ، في حين يشير معامل التحديد

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

، في حين تشير إشارة Beta الى ان العلاقة عكسية بين المتغيرين .

٦- ما يخص متغير عدد موظفي المصرف كانت بمستوى دلالة 0.001 وهي اصغر من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة 0.05 وبذلك ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة بوجود اثر ذات دلالة بين معدل العائد على الموجودات وعدد موظفي المصرف ، ويشير كل من معامل الارتباط الى قوة الاثر بينهما ، في حين يشير معامل التحديد $R^2=0.351$ الى انه نسبة تاثير حجم الموجودات يبلغ % 35.1 في التغير الحاصل في معدل العائد على الموجودات ، في حين تشير إشارة Beta الى ان العلاقة عكسية بين المتغيرين .

٧- ما يخص متغير نسبة الفائض النقدي كانت بمستوى دلالة 0.006 وهي اصغر من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة 0.05 وبذلك ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة بوجود اثر ذات دلالة بين معدل العائد على الموجودات ونسبة الفائض النقدي ، ويشير كل من معامل الارتباط الى قوة الاثر بينهما ، في حين يشير معامل التحديد $R^2=0.238$ الى انه نسبة تاثير حجم الموجودات يبلغ % 23.8 في التغير الحاصل في معدل العائد على الموجودات ، في حين تشير إشارة Beta الى ان العلاقة عكسية بين المتغيرين .

$R^2=0.016$ الى انه نسبة تاثير حجم الموجودات يبلغ % 1.6 في التغير الحاصل في معدل العائد على الموجودات ، في حين تشير إشارة Beta الى ان العلاقة عكسية بين المتغيرين .

٤- ما يخص متغير مصروف الدعاية والاعلان كانت بمستوى دلالة 0.377 وهي اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة 0.05 وبذلك تقبل الفرضية العدمية بعدم وجود اثر ذات دلالة بين معدل العائد على الموجودات ومصروف الدعاية والاعلان ، ويشير كل من معامل الارتباط الى قوة الاثر بينهما ، في حين يشير معامل التحديد $R^2=0.028$ الى انه نسبة تاثير حجم الموجودات يبلغ % 2.8 في التغير الحاصل في معدل العائد على الموجودات ، في حين تشير إشارة Beta الى ان العلاقة عكسية بين المتغيرين .

٥- ما يخص متغير عدد فروع المصرف كانت بمستوى دلالة 0.002 وهي اصغر من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة 0.05 وبذلك ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة بوجود اثر ذات دلالة بين معدل العائد على الموجودات وعدد فروع المصرف ، ويشير كل من معامل الارتباط الى قوة الاثر بينهما ، في حين يشير معامل التحديد $R^2=0.301$ الى انه نسبة تاثير حجم الموجودات يبلغ % 30.1 في التغير الحاصل في معدل العائد على الموجودات

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

جدول (٣) اختبار الفرضية الثانية / عدم وجود اثر بين معدل العائد على حقوق الملكية ROE والمتغيرات المستقلة							
ت	المتغيرات	معامل ارتباط R	معامل تحديد R2	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	نتيجة الاختبار
1	حجم الموجودات AS	0.060	0.004	0.060	0.317	0.754	قبول
2	حجم المديونية DE	0.499	0.249	0.499	3.045	0.005	رفض
3	مخاطر السيولة LR	0.514	0.265	-0.514	-3.175	0.004	رفض
4	مصروف دعاية وإعلان EX	0.023	0.001	-0.023	-0.123	0.903	قبول
5	عدد فروع المصرف BK	0.190	0.036	0.190	1.025	0.314	قبول
6	عدد موظفي المصرف	0.138	0.019	0.138	0.739	0.466	قبول
7	نسبة الفائض النقدي CS	0.233	0.054	0.233	1.268	0.215	قبول

المصدر (الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 20 spss)

ما يخص المتغير التابع العائد على حقوق الملكية ROE يتضح من الجدول :

١- ما يخص متغير حجم الموجودات كانت بمستوى دلالة 0.754 وهي اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة 0.05 وبذلك تقبل الفرضية العدمية بعدم وجود اثر ذات دلالة بين معدل العائد على حقوق الملكية وحجم الموجودات ، ويشير كل من معامل الارتباط الى قوة الاثر بينهما ، في حين يشير معامل التحديد $R^2=0.004$ الى انه نسبة تاثير حجم الموجودات يبلغ 0.4% في التغير الحاصل في معدل العائد على الموجودات ، في حين تشير إشارة Beta الى ان العلاقة طردية بين المتغيرين وجاءت هذه النتيجة مطابقة لنتيجة المشهراوي ٢٠٠٧ .

٢- ما يخص متغير حجم المديونية كانت بمستوى دلالة 0.005 وهي اصغر من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة 0.05 وبذلك ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة بوجود اثر ذات دلالة بين معدل العائد على حقوق الملكية وحجم المديونية ، ويشير كل من معامل الارتباط الى قوة الاثر القوية بينهما ، في حين يشير معامل التحديد $R^2=0.249$ الى انه نسبة تاثير حجم الموجودات يبلغ 24.9% في التغير الحاصل في معدل العائد على الموجودات ، في حين تشير إشارة Beta الى ان العلاقة طردية بين المتغيرين .

٣- ما يخص متغير مخاطر السيولة كانت بمستوى دلالة 0.004 وهي اصغر من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة 0.05 وبذلك ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة بوجود

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

036. $R^2=0$ الى انه نسبة تأثير حجم الموجودات يبلغ 3.6% في التغير الحاصل في معدل العائد على الموجودات ، في حين تشير إشارة Beta الى ان العلاقة طردية بين المتغيرين .

٦- ما يخص متغير عدد موظفي المصرف كانت بمستوى دلالة 0.466 وهي اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة 0.05 وبذلك تقبل الفرضية العدمية بعدم وجود اثر ذات دلالة بين معدل العائد على حقوق الملكية وعدد موظفي المصرف ، ويشير كل من معامل الارتباط الى قوة الاثر بينهما ، في حين يشير معامل التحديد $R^2=0.019$ الى انه نسبة تأثير حجم الموجودات يبلغ 1.9% في التغير الحاصل في معدل العائد على الموجودات ، في حين تشير إشارة Beta الى ان العلاقة طردية بين المتغيرين .

٧- ما يخص متغير نسبة الفائض النقدي كانت بمستوى دلالة 0.215 وهي اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة 0.05 وبذلك تقبل الفرضية العدمية بعدم وجود اثر ذات دلالة بين معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة الفائض النقدي ، ويشير كل من معامل الارتباط الى قوة الاثر بينهما ، في حين يشير معامل التحديد $R^2=0.054$ الى انه نسبة تأثير حجم الموجودات يبلغ 5.4% في التغير الحاصل في معدل العائد على الموجودات ، في حين تشير

اثر ذات دلالة بين معدل العائد على حقوق الملكية ومخاطر السيولة ، ويشير كل من معامل الارتباط الى قوة الاثر القوية بينهما ، في حين يشير معامل التحديد $R^2=0.265$ الى انه نسبة تأثير حجم الموجودات يبلغ 26.5% في التغير الحاصل في معدل العائد على الموجودات ، في حين تشير إشارة Beta الى ان العلاقة عكسية بين المتغيرين .

٤- ما يخص متغير مصروف الدعاية والاعلان كانت بمستوى دلالة 0.903 وهي اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة 0.05 وبذلك تقبل الفرضية العدمية بعدم وجود اثر ذات دلالة بين معدل العائد على حقوق الملكية ومصروف الدعاية والاعلان ، ويشير كل من معامل الارتباط الى قوة الاثر بينهما ، في حين يشير معامل التحديد $R^2=0.001$ الى انه نسبة تأثير حجم الموجودات يبلغ 0.1% في التغير الحاصل في معدل العائد على الموجودات ، في حين تشير إشارة Beta الى ان العلاقة عكسية بين المتغيرين .

٥- ما يخص متغير عدد فروع المصرف كانت بمستوى دلالة 0.314 وهي اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة 0.05 وبذلك تقبل الفرضية العدمية بعدم وجود اثر ذات دلالة بين معدل العائد على حقوق الملكية وعدد فروع المصرف ، ويشير كل من معامل الارتباط الى قوة الاثر بينهما ، في حين يشير معامل التحديد

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

إشارة Beta الى ان العلاقة طردية بين المتغيرين .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - الاستنتاجات

١- وجود علاقة عكسية بين عدد من المتغيرات المستقلة التي تمثل حجم الموجودات وعدد فروع المصرف وعدد موظفي المصرف ونسبة الفائض النقدي على معدل العائد على الأصول وهذا يرجع الى عدم توظيف العديد من الأصول او الفروع او الموظفين لغرض تحقيق ربحية للمصرف وبالتالي يؤثر تجميد البنود اعلاه الى تحقيق خسائر بدلا من تحقيق ارباح او قد يرجع السبب الى الأوضاع الأمنية وإيقاف عمل العديد من الفروع والموظفين ، وينفس الوقت ينطبق الامر على عدم وجود علاقة بين حجم الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية .

٢- عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بحجم المديونية ومخاطر السيولة ومصروف الدعاية والاعلان مع معدل العائد على الأصول وهذا يرجع الى عدم توظيف أموال المودعين بالشكل الصحيح بالإضافة الى عدم اتباع سياسات تقيس العائد المتوقع من انفاق مصاريف الدعاية والاعلان وينفس الوقت ينطبق الامر على عدم وجود علاقة بين مصروف الدعاية والاعلان مع معدل العائد على حقوق الملكية .

٣- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بعدد فروع المصرف وعدد موظفي المصرف ونسبة الفائض النقدي والمتغير التابع المتمثل بمعدل العائد على حقوق الملكية وهذا يتطلب من المصارف حث الموظفين على الإخلاص بالعمل بما يحقق اهداف المصرف في المحافظة على عملاءه

٤- وجود علاقة طردية بين حجم المديونية ومعدل العائد على حقوق الملكية وهذا يعني انه كلما زادت حجم المديونية كلما زادت معدل العائد على حقوق الملكية ويرجع ذلك الى مدى اعتماد المصارف على أموال الغير في تمشية اعمالها التجارية مما يتطلب من اغلبها زيادة رؤوس الأموال واحتجاز نسبة كبيرة من الاحتياطات لغرض تدعيم أموال المصرف

٥- وجود علاقة عكسية بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على حق الملكية وهذا يعني كلما زادت مخاطر السيولة كلما قل معدل العائد على حقوق الملكية .

ثانياً - التوصيات

١- وضع سياسات مناسبة لغرض توظيف الأصول بما يحقق اهداف المصارف بالإضافة الى تنشيط عمل العديد من الفروع ومنح القروض لغرض زيادة عمل بعض المصارف الخاملة بما يؤدي الى تحقيق ربحية للمصارف ، وكذلك تدوير عمل العديد من الموظفين

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

٤- يتطلب من بقية المصارف كافة الاهتمام كثيرا بجانب الإفصاح المالي والمحاسبي وجعل تقاريرها المالية متاحة في المواقع الالكترونية امام الزبائن وجميع ذوي المصلحة لغرض الاطلاع على نتائج اعمال هذه المصارف يتطلب من المصارف بشكل عام ترشيد مصروفاتها بالشكل المعقول وذلك بما يتناسب مع قدرتها المالية وموقفها التنافسي وخصوصا في حالات التي تصاب بها المصارف بتراجع الأرباح .

٥- يتطلب من المصارف وبالأخص المصارف الأهلية بإعادة النظر في سياسات اختيار إدارات المصارف والعمل على تحسين أداء عمل هؤلاء المدراء بما يحقق للمصرف من ثقة بالزبائن وبالتالي زيادة التعامل مع هذه المصارف وزيادة الأرباح .

وتوزيعهم بشكل يناسب بين الفروع بما يحقق اهداف المصرف وعدم الاحتفاظ بنسب كبيرة في الإدارات العامة .

٢- إعادة النظر بالسياسات المتعلقة بمصاريف الدعاية والاعلان على الرغم من عدم وجود اثر بينها وبين ربحية المصارف التجارية عينة الدراسة بشقيها معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية ويرجع السبب في ذلك الى انه يوجد انفاق مبالغ على الدعاية والاعلان لكن ليس بالمستوى المطلوب والمؤثر في ربحية المصارف التجارية .

٣- رغم اعتماد المصرف بشكل كبير على أموال المودعين والتي تشكل منها نسب عالية تصل الى 86.6% بالمقابل عدم قيام هذه المصارف باستثمار أموال المودعين في تحقيق فرص استثمارية لهم و فضل بعضهم الاحتفاظ بهذه الأموال لمواجهة طلبات السحب الخاصة ببعضهم .

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

المصادر :

أولاً - باللغة العربية

- ١- أبو احمد ، رضا صاحب و مشعل ، فائق ، إدارة المصارف ، ابن الاثير للطباعة والنشر جامعة الموصل ٢٠٠٥ .
 - ٢- المشهراوي ، احمد حسين احمد ، " اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية في فلسطين من ١٩٩٦-٢٠٠٥ " ، رسالة ماجستير محاسبة الجامعة الإسلامية غزة كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل ٢٠٠٧ .
 - ٣- المزراق ، مريم عبد العزيز ، بوشيت ، زينب واصل ، " محددات ربحية المصارف التجارية السعودية للفترة من ٢٠١١-٢٠١٥ " ، جامعة الملك فيصل -٢٠١٦ .
 - ٤- الخالدي ، حمد عبد الحسين راضي ، " تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية " ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية العدد الرابع والعشرون ٢٠١٠ .
 - ٥- نبيلة ، رقايدة " دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية - حالة بنك سويستي جينرال الجزائر للفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٤ " جامعة قاصدي مرياح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ٢٠١٦ .
 - ٦- حمد ، خلف محمد ، " مخاطر السيولة واثرها على ربحية المصارف التجارية، جامعة تكريت ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثاني والخمسون ٢٠١٧ .
 - ٧- حمود ، سالم سواددي ، " مخاطر عدم الالتزام واثرها في ربحية المصارف الإسلامية " ، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد ١٢ العدد ٤٠ الفصل الثالث لسنة ٢٠١٧ .
 - ٨- سليمان، ايمن علي، " اثر الحصة السوقية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق
- عمان المالي " ، قدمت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة كلية الاعمال جامعة الشرق الأوسط عمان الأردن - اب ٢٠١٧ .
- ٩- سلمان ، عماد عبد الستار ، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية- الكلية التقنية الإدارية البصرة ٢٠١٣ .
- ١٠- صيام ، وليد زكريا . و حريوش ، حسين علي ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في الأردن ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الإدارة مجلد ١٦ العدد ٢ لسنة ٢٠٠٢ .
- ١١- شكور ، محمد عمر . " العلاقة بين مكونات العائد على الأصول وفق نظام ديونوت ومستوى القيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان " ، قدمت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة جامعة الشرق الأوسط عمان الأردن ٢٠١٧ .
- ١٢- عبدالله ، هيثم يعقوب إسحاق ، " الرافعة المالية واثرها على القيمة السوقية للشركات المساهمة " ، رسالة لنيل الدكتوراه في المحاسبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا -٢٠١٥ .
- التقارير السنوية
- ١- التقارير المالية السنوية لمصرف اشور الدولي للفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٦ ،
<http://www.ashurbank.com/ar>
- ٢- التقارير المالية السنوية لمصرف الأهلي العراقي للفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٦ ،
<https://www.nbirq.com/ar>
- ٣- التقارير المالية السنوية لمصرف بغداد الدولي للفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٦ ،
<https://ar.bankofbaghdad.com>

العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق

ثانيا - باللغة الإنجليزية

- 1- Ahsan , Mohammad Kamrul , " Measuring Financial Performance Based on CAMEL A Study on Selected Islamic Banks in Bangladesh", University,Sylhet, BANGLADESH Mar 14, 2016 .
- 2- Flamini, V., McDonald, C. and Liliana Schumacher," The Determinants of Commercial Bank Profitability in Sub-Saharan Africa, International Monetary Fund, IMF Working Paper, 2009,.1-30.
- 3- Gul , Sehrish & Irshad , Faiza & Zaman , Khalid , " Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan " , The Romanian Economic Journal 2011.
- 4- Kosmidou , Kyriaki & Pasiouras , Fotios , " Factors influencing the profitability of domestic and foreign commercial banks in the European Union " , Research in International Business and Finance 21 (2007) 222-237 .

ABSTRACT

This paper aimed to Highlight on factors internal that effects on the commercial banks profitability in iraq .To achieve the objectives of the study the data has been collected from those commercial banks From their websites Which included (Bank of Baghdad , National Bank of Iraq and Ashur International Bank) For a period of 2007–2016. There was studied of the behavior of the dependent variable (profitability) of commercial banks measured as the return on assets (ROA) and return on equity (ROE) ,and the independent variables represented in the size of the bank as measured by the total assets , the debt ratio (financial leverage), advertisement expenses , liquidity risk , the number of branches of the bank , the number of employees of the bank and the percentage of cash surplus, The study showed the following results:

1– Lack of relationship between return on assets (ROA) and between the debt ratio ,liquidity risk , advertisement expenses,

and also , There is an inverse Relationship between return on assets (ROA) and between the total assets , number of bank branches , number of employees and cash surplus .

2– Lack of relationship between return on equity (ROE) and between the total assets , advertisement expenses ,number of bank branches ,number of employees and cash surplus .and also ,There is an inverse Relationship between return on equity (ROE) and between the liquidity risk , There is a direct relationship between return on equity (ROE) and debt ratio .

Finally, the study recommended Develop appropriate policies For the purpose of asset employment , and also Energizing the work of the majority of branches of banks and diversifying their investments to increase profit. and reconsideration on Policy on advertisement expenses.

Keywords : Bank profitability